الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
3 April 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٥:٠٠.

الرئيسة: السيدة بيرد ..... (أستراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

الإعراب عن مشاعر التعاطف فيما يتعلق بضحايا تحطم طائرة الرحلة ٣٠٢ للخطوط الجوية الإثيوبية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩

تنظيم الأعمال

البند ١١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى *(تابع)*

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات *(تابع)*

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة *(تابع)*

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى

فريق الخبراء المعني بالصومال

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-04001 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥ .

الإعراب عن مشاعر التعاطف فيما يتعلق بضحايا تحطم طائرة الرحلة ٣٠٢ للخطوط الجوية الإثيوبية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩

١ - **الرئيسة**، تكلمت باسم جميع أعضاء اللجنة إضافة إلى **السيد منصور** (المراقب عن دولة فلسطين) الذي يتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، و**السيد محمد بندي** (نيجيريا) باسم مجموعة الدول الأفريقية، و**السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي) الذي يتكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا الشمالية، وصربيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، و**السيدة نورمان شالي** (الولايات المتحدة الأمريكية)، و**السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك)، و**السيد نا سانغ - ديوك** (جمهورية كوريا)، و**السيد فو داوبنغ** (الصين)، و**السيد كالوغين** (الاتحاد الروسي)، فأعربت عن التعازي لأسر وأصدقاء الأشخاص الذين لقوا حتفهم في حادث تحطم طائرة الرحلة ٣٠٢ للخطوط الجوية الإثيوبية في الآونة الأخيرة، ولحكومات إثيوبيا وكينيا وسائر البلدان التي فقدت مواطنيها في الحادث.

تنظيم الأعمال (A/C.5/73/L.23)

٢ - **الرئيسة**: دعت اللجنة إلى النظر في برنامج العمل الأولي والمؤقت المقترح للجزء الأول من الدورة الثالثة والسبعين المستأنفة، الذي أُعد على أساس مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/73/L.23).

٣ - **السيد منصور** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة على ثقة بأن المكتب سيستعرض وسيستكمل برنامج العمل المؤقت استناداً إلى التطورات الحاصلة في توافر التقارير المنتظرة. ويتضمن برنامج العمل النظر في التعديلات التي اقترح الأمين العام إدخالها على النظامين الأساسي والإداري للموظفين، والمجموعة تكرر تأكيد موقفها القائل بأنه ينبغي النظر في المقترحات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية بصورة شاملة، أي كمجموعة بدلاً من اتباع طريقة مجزأة، لبلوغ نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والتمثيل الجغرافي العادل، وإدارة الأداء، وأوجه القصور في عملية اختيار الموظفين. ونظراً إلى أن اللجنة أرجأت النظر في المقترحات الأخرى المتعلقة بإدارة الموارد البشرية إلى الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين، فينبغي لها أن ترجئ أيضاً نظرها في التعديلات المقترح إدخالها على النظامين الأساسي والإداري للموظفين إلى الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين.

٤ - وأضاف أن المجموعة ستدرس في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة مقترح الأمين العام بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي والتقرير المتصل به الصادر عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وستستكشف السبل التي يمكن بها للمقترح أن يحسّن تقديم الخدمات. وزيادة الكفاءة والشفافية والفعالية من حيث التكلفة عوامل أساسية في تحقيق نتائج شاملة لعدة قطاعات في نظام المشتريات. وتتطلّع المجموعة إلى النظر في سبل زيادة فرص الشراء وكفالة المساواة والإنصاف وعدم التمييز في وصول بائعين من بلدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية إليها في المقر والمكاتب الميدانية. و ستشارك المجموعة بنشاط في مداولات اللجنة بشأن مسائل من قبيل تشييد المرفق الجديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في أروشا، تنزانيا، ومعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة.

٥ - واختتم بالإعراب عن تطلّع المجموعة إلى إصدار تقارير الأمانة العامة واللجنة الاستشارية في الموعد المحدد لها بجميع اللغات، وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة. فعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخراً في معالجة المشكلة المزمنة المتمثلة في تأخر صدور الوثائق، هناك حاجة إلى مزيد من التحسن. وتوافر الوثائق في الوقت المناسب يكتسي أهمية بالغة لعمل اللجنة.

٦ - **السيد محمد بندي** (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تحيط علماً ببرنامج العمل المؤقت، وتعطي أولوية عليا للبعثات السياسية الخاصة، والمشتريات، وأعمال التشييد في أروشا، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة. وستنظر المجموعة في مقترحات الأمين العام بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، الذي يرجح أن يكون مسألة من أكثر المسائل إثارةً للخلاف المعروضة على اللجنة، على أساس المبادئ التقنية، بهدف تعزيز دور أفريقيا في الهيكل العالمي للخدمات المشتركة، نظراً إلى أن غالبية موظفي وموظفات الأمانة العامة يقيمون أو يؤدون خدماتهم هناك. والتعديلات التي يقترح الأمين العام إدخالها على النظامين الأساسي والإداري للموظفين معروضة على اللجنة، ولكن ينبغي النظر في إدارة الموارد البشرية

باعتبارها مجموعة متكاملة نظراً إلى ترابط السياسات المعنية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تعميم سياسات المساواة بين الجنسين من دون معالجة مسألة التمثيل الجغرافي. والمجموعة تتطلع إلى النظر في مقترحات الأمين العام لزيادة المشتريات من البلدان النامية واستخدام المحتوى المحلي والمواد المحلية في أعمال التشييد لكيانات الأمانة العامة. وينبغي للأمين العام تعزيز الاتصال مع البائعين من البلدان النامية واتخاذ إجراءات إيجابية لصالحهم، من أجل إشراكهم في عملية الشراء. وتعرب المجموعة عن أملها في أن يؤدي مقترح الأمين العام إلى زيادة الشفافية في الشراء وإلى توفير مزيد من الإرشادات بشأن ممارسة تفويض السلطة والمساءلة بموجب الإصلاحات الجديدة. والمجموعة تتطلع إلى نظر اللجنة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، ولا سيما استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسيتعين تعزيز هذه السياسات والممارسات في هذه الحقبة التي يسودها تفويض السلطة من أجل منع إساءة استخدام المناصب وحماية المبلغين عن المخالفات من العقاب.

٧ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلّم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا الشمالية، وصربيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فقال إن عام ٢٠١٨ كان عاماً حاسماً بالنسبة إلى اللجنة، وقد بدأ تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. والاتحاد الأوروبي يتوجه بالشكر إلى الأمين العام على عمله مع الدول الأعضاء بشأن الإصلاح ويهنئه على التقدم المحرز في التنفيذ. والمسائل المعروضة على اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة مسائل أساسية لأداء الأمم المتحدة. فعمليات تقديم الخدمات والدعم المعقدة التي تقوم بها المنظمة تعيقها في التصدي بصورة مرنة وفعالة للتحديات المعاصرة. ويتطلع وفده إلى إجراء مناقشة شفافة لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي الذي يشكل عنصراً أساسياً لتحسين تقديم الخدمات، في إطار خطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام. وقال إنه يؤيد إنشاء أمانة عامة عالمية فعلاً تفي بالغرض المنشود، ويمكنها أن تنفذ ولاياتها، وتلقى دعماً من الخدمات الإدارية المشتركة التي يتمّ من خلالها توفير ما يلزم في المكان والوقت المناسبين.

٨ - وتابع قائلاً إنه ينبغي استخدام الموارد المخصصة للسفر في مهام رسمية بعناية، وأعرب عن شعور وفده بالقلق إزاء ارتفاع تكاليف السفر الجوي سنة بعد سنة. وبغية زيادة فعالية الأمم المتحدة، يجب مساءلة المديرين عن استخدام أموال السفر الجوي. فمساءلة الموظفين والمديرين عنصر أساسي في تنفيذ إصلاحات الأمين العام. وينبغي للمنظمة احترام أعلى المعايير ومنع سوء السلوك والتصدي له، ووفده يرحب بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في مجال المساءلة. وأعرب عن ترحيب وفده أيضاً باستراتيجية الأمين العام المتعلقة بتكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة، وعن تطلُّعه إلى مناقشة هذه المسألة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم خدمات المشتريات على نطاق المنظمة على نحو يتسم بمزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة والشفافية، وعلى أساس المنافسة وبالحصول على أعلى جودة بأفضل سعر من خلال استراتيجية جديدة لإدارة المشتريات. وينبغي أن تعكس أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة سياسة عالمية للتنمية المستدامة تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيدلي وفده بتعليق مفصل على هذه المسائل وغيرها، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، عند عرض التقارير ذات الصلة على اللجنة. وينبغي تحسين أساليب عمل اللجنة، التي تتحمل الأمانة العامة واللجنة الاستشارية وأعضاء اللجنة المسؤولية عنها وعن النظر في المسائل المعروضة على اللجنة في الوقت المناسب.

٩ - وأعرب عن امتنانه للأمين العام على الإحاطة التي قدمها في الآونة الأخيرة إلى الجمعية العامة بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة. ومن شأن إصلاح الميزانية، بما في ذلك الميزنة الموجهة بالنتائج ضمن اعتمادات محددة وعدد أقل من المتغيرات، مثل الإضافات وآثار الميزانية البرنامجية وعمليات إعادة تقدير التكاليف، أن يزيد إمكانية التنبؤ للدول الأعضاء والمرونة للأمين العام في مجال الإدارة من أجل تحقيق النتائج. ووفده يتطلع إلى الحصول على مقترحات شاملة بشأن هذه المسألة وإلى مناقشتها.

١٠ - **السيدة نورمان شالي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن أمام الدول الأعضاء فرصة هامة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة لضمان استمرار نجاح مبادرات الإصلاح التي أقرتها الدول الأعضاء والتي تلتزم بها المنظمة. وتحويل النموذج الإداري وإعادة تنظيم هيكل السلام والأمن وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إجراءات ستزيد الفعالية والمساءلة والقدرة على الاستجابة في المنظمة. ويتعين على اللجنة ألا تنسى الهدف الشامل المتمثل في ضمان وفاء الأمم المتحدة بولاياتها بمزيد من الفعالية. ومن المسائل

المعروضة على اللجنة نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، والمشتريات، والمساءلة، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، وإذا اختتم النظر في هذه المسائل بنجاح، فسيؤدي ذلك إلى إحراز تقدم في إصلاحات الأمين العام وضمان وفاء المنظمة بالغرض المنشود وتحملها لمسؤوليتها المالية. ووفد بلدها سيسعى إلى ضمان أن الموارد المخصصة لفريق الخبراء المعني بالصومال وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة تناسب ولايات هاتين الهيئتين، وأن أي تعديلات يقترح إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية والنظامين الأساسي والإداري هي تعديلات معقولة وتلبي الاحتياجات المتغيرة للمنظمة.

١١ - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن أمام اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة مقترحات متعلقة باستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨ - ٢٠١٩، وإدارة الموارد البشرية، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٨ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٩، وأعمال تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا. ويكتسي نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي أهمية خاصة بالنسبة إلى المكسيك لأنه سيتيح إحراز تقدم في الإصلاح الإداري الذي يهدف إلى زيادة مرونة المنظمة وكفاءتها وفعاليتها وشفافيتها وحصافتها والتزامها بالاستفادة بصورة جيدة من الأموال التي تعهد بها الدول الأعضاء إلى الأمين العام. وينبغي ألا يترك قرار اللجنة بشأن هذه المسألة مجالاً للشك فيما يتعلق بأهمية مقترح الأمين العام في تزويد المنظمة بالدعم المنهجي في الوقت المناسب لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وعلى وجه الخصوص، يجب تأكيد سلامة معايير اختيار المراكز العالمية للخدمات المشتركة التي اقترحها الأمين العام. وفيما يتعلق بالأمريكتين، طلب وفد بلده توضيحاً بشأن إزالة المكسيك من مقترح الأمين العام؛ فنظراً إلى الأسباب الجغرافية والتقنية واللوجستية التي بررت المقترح الأصلي تحديداً، تستوفي مكسيكو الشروط اللازمة لاستضافة المركز الخاص بالمنطقة.

١٢ - وتابع قائلاً إنه ينبغي للأمانة العامة أن تكفل الفعالية والشفافية فيما يتعلق بنظام المساءلة والتعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية، بهدف بناء الثقة في تنفيذ النموذج الإداري الجديد، الذي يجب أن يحسن نظام تفويض السلطة وأن يعزز الإدارة القائمة على النتائج. وينبغي أن تكون التعديلات التي تدخل على النظامين الأساسي والإداري للموظفين ممتثلة للولاية التي كلَّفت الدول الأعضاء الأمين العام بها لتكثيف جهوده من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في الأمانة العامة. ويجب أن تطمح المنظمة التي تروج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف موظفيها وموظفاتها، ولا سيما على مستوى الإدارة.

١٣ - ومضى قائلاً إنه ينبغي للجنة أن تقدم توصيات بشأن معايير تحديد درجات السفر بالطائرة بغية ترشيد شراء التذاكر والاستفادة القصوى من تكنولوجيات الاتصالات وتحقيق وفورات. وتمشياً مع سياسات التقشف التي تتبعها الحكومات، وفي بادرة متعلقة بالميزنة المسؤولة والمساءلة أمام دافعي الضرائب، ينبغي إلغاء استحقاق السفر بالدرجة الأولى في جميع الحالات. واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتمتع بإمكانية استراتيجية وينبغي استخدامها لتحفيز الحلول المبتكرة بغية دعم إصلاح الإدارة. وينبغي للجنة أن تأذن بالموارد المطلوبة لفريق الخبراء المعني بالصومال وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، إذ لهما دور أساسي في تحقيق السلام والأمن في المنطقة. واختتم بالإعراب عن التزام المكسيك بكفاءة وفعالية المنظمة وبتحسين التنسيق المؤسسي والتعاون بين الوكالات والإدارة القائمة على النتائج والشفافية والمساءلة.

١٤ - **السيد نا سانغ – ديوك** (جمهورية كوريا): قال إن الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها الأمين العام عن الحالة المالية للأمم المتحدة شكلت تذكيراً بأهمية الكفاءة في إدارة الميزانية، التي يتعين على اللجنة أن تعطيها الأولوية القصوى في مداولاتها. وينبغي أن يؤدي نظر اللجنة في نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي إلى توفير خدمات عالية الجودة بأقل تكلفة. فالشفافية جانب أساسي في اتخاذ قرارات بشأن مواقع المراكز العالمية للخدمات المشتركة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الرامية إلى خفض الإنفاق غير الضروري على السفر الجوي، وأن تحرز تقدماً في نظرها في مسألة استخدام صندوق الطوارئ، التي أرجئ النظر فيها من دورات سابقة، قبل انتقال المنظمة إلى فترة ميزانية سنوية على أساس تجريبي في عام ٢٠٢٠.

١٥ - **السيد فو داوبنغ** (الصين): قال إن تنفيذ الإصلاح قد بدأ، ولكن الحالة المالية للأمم المتحدة، التي لا تترك مجالاً للتفاؤل، تهدد قدرة المنظمة على الاضطلاع بمهامها وعملها بمثابة منصة رئيسية للحوكمة العالمية. فالموارد المالية هي أساس حوكمة الأمم

المتحدة. ووفد بلده يتوقع من اللجنة التي عهدت إليها الجمعية العامة بالمسؤوليات عن المسائل المالية ومسائل الميزانية أن تؤدي دوراً أكثر إيجابية، ويأمل في أن تتعاون جميع الأطراف لضمان نجاح الدورة الحالية.

١٦ - وأضاف قائلاً إن على الرغم من أن الوقت المخصص محدود، فإن المسائل المعروضة على اللجنة مسائل مهمة. وينبغي لجميع الأطراف أن تساعد الأمين العام على تحسين الكفاءة من حيث التكلفة ونوعية الخدمات الإدارية باعتماد نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الإصلاح الإداري. ووفد بلده سيسعى إلى الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن معايير تحديد درجات السفر بالطائرة، ويأمل في أن يلتزم الأمين العام التزاماً صارماً بسياسة شراء التذاكر مسبقاً لضمان الفعالية من حيث التكلفة. وينبغي للأمانة العامة أن تعزز الشراء المباشر من البلدان النامية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يحسن إنشاءُ شعبة التحول المؤسسي والمساءلة نظامَ المساءلة. وأشار إلى أن إصدار الوثائق في موعدها يكتسي أهمية أساسية في مداولات اللجنة. إلا أن من المؤسف أن اللجنة تواجه من جديد تأخر صدور الوثائق في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، وينبغي للأمانة العامة واللجنة الاستشارية تعزيز التنسيق فيما بينهما وإيجاد حل لهذه المشكلة لكي تتاح الوثائق قبل مواعيد انعقاد مداولات اللجنة بوقت كاف.

١٧ - **السيد كالوغين** (الاتحاد الروسي): قال إن على اللجنة أن تنظر في التعديلات التي اقترح الأمين العام إدخالها على النظامين الأساسي والإداري للموظفين وقت نظرها في التقارير الأخرى المتعلقة بإدارة الموارد البشرية التي أرجئ النظر فيها إلى الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين.

١٨ - **الرئيسة:** أشارت إلى القرار الذي اتخذته اللجنة في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، المتعلق بإرجاء النظر في مقترحات الأمين العام بشأن إدارة الموارد البشرية إلى الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين. وقالت إنها تفهم شواغل الوفود بشأن إدراج التعديلات المقترح إدخالها على النظامين الإداري والأساسي للموظفين في برنامج العمل المؤقت للجزء الحالي من الدورة المستأنفة، وإن المكتب قد ناقش هذا الإدراج. وقرر الأمين العام، في إطار صلاحياته، تقديم موعد النظر في تقريره عن هذه المسألة. وسيناقش المكتب عرض ذلك التقرير عندما تصبح لديه فكرة أوضح عن موعد إصدار تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة. وفي الوقت الحالي، أدرجت المسألة في برنامج العمل بصورة مؤقتة.

١٩ - وقالت إنها تعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أنه سيعدَّل حسب الاقتضاء في ضوء سير الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٢٠ - *تقرر ذلك.*

البند ١١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى *(تابع)*

(ب) **تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات** *(تابع)* (A/73/102/Add.2)

٢١ - **الرئيسة:** وجهت انتباه اللجنة إلى مذكرة مقدمة من الأمين العام (A/73/102/Add.2) يبلغ فيها الجمعية العامة باستقالة السيد كالوغين (الاتحاد الروسي) من لجنة الاشتراكات، اعتباراً من ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩. وقالت إن حكومة الاتحاد الروسي رشحت السيد لابوتين، الذي حظي ترشيحه بتأييد مجموعة دول أوروبا الشرقية، لملء الشاغر للمدة المتبقية من فترة العضوية، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

٢٢ - واختتمت قائلةً إن اللجنة توصي بالتزكية بتعيين **السيد لابوتين** (الاتحاد الروسي) عضواً في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ من تاريخ تعيينه من قِبل الجمعية العامة وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة *(تابع)* (A/73/34 و A/73/727)

٢٣ - **السيدة بروم – جاكسون** (رئيسة وحدة التفتيش المشتركة): عرضت تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٨ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٩ (A/73/34)، فقالت إن الوحدة أصدرت في عام ٢٠١٨ تقريراً واحداً عن منظمة منفردة وستة تقارير عن المنظومة ككل. وستستكمل في عام ٢٠١٩ ثمانية تقارير بدأ إعدادها في عام ٢٠١٨. وقد تم تعليق الاستعراض الذي تنفذه الوحدة لشؤون الإدارة والتنظيم في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي كان مقرراً إجراؤه في عام ٢٠١٨، في ضوء الاستعراضات التي أطلقتها هيئات أخرى، وتم استئنافه في عام ٢٠١٩. وسيُعرض التقرير بشأن السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات على اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، أما النظر في التقرير بشأن التدريب الداخلي، فقد أرجئ إلى الدورة الرابعة والسبعين.

٢٤ - وتابعت قائلةً إن برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠١٩ يتألف من ستة استعراضات جديدة على نطاق المنظومة واثنين من الاستعراضات الجديدة لفرادى المنظمات، بالإضافة إلى المشاريع التي جرى ترحيلها من عام ٢٠١٨. وأشارت إلى أن برنامج العمل، ولا سيما استعراضات الاستعانة بمصادر خارجية، والتنقل فيما بين الوكالات، وسياسات واستراتيجيات التعلّم، والمباني المشتركة، لا يلبي التوقعات المتعلقة بمساهمة الوحدة في استخدام الموارد بكفاءة وفي الممارسات الإدارية الفعالة فحسب، بل يعكس أيضاً الصلة بين تحسين الممارسات الإدارية والكفاءة وتحقيق الأهداف الموضوعية. والاستعراض المزمع إجراؤه للإدارة المركزية للمخاطر في منظومة الأمم المتحدة سيستند إلى مساهمة الوحدة منذ أمد طويل في هذا المجال، وهو في صلب الإدارة والمساءلة. وستنفذ الوحدة استعراضاً للتقدم المحرز في تعميم تعدد اللغات الذي اعترفت به الجمعية العامة بوصفه قيمة من القيم الأساسية للمنظمة. وفي عام ٢٠١٩، ستشرع الوحدة في اثنين من استعراضات فرادى المنظمات. وقد ساعدت المساهمات المقدمة من المنظمات وجهود التنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى على ضمان أن يكون برنامج عمل الوحدة مجدياً. وبغية تعزيز الحوار مع المنظمات، عقدت عدة اجتماعات في عام ٢٠١٨ مع رؤساء منظمات وإدارات ومن المقرر عقد المزيد في عام ٢٠١٩. وقد أسهم اجتماع الوحدة الذي يعقد مرة كل سنتين مع جهات التنسيق التابعة لها في المنظمات، والذي عقد قبل ثلاثة أسابيع، في مواءمة برنامج العمل مع أولويات المنظمات وعزز علاقات العمل معها.

٢٥ - وأشارت إلى أن قيمة تقارير الوحدة ومذكراتها تتوقف على فعالية استخدام منتجاتها، ولا سيما من خلال تنفيذ المنظمات المشاركة للتوصيات المقدمة. وقد ارتفع معدل تنفيذ التوصيات المقبولة على مر السنين إلى نسبة ٨٥ في المائة، مما يشكل نتيجة مرضية نظراً إلى أن المنظمات المدرجة في الاستعراضات على نطاق المنظومة تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والنموذج التنظيمي. ونتج هذا التحسّن عن جملة أمور منها زيادة تلبية الوحدة لمطالب الجهات صاحبة المصلحة، وأهمية منتجات الوحدة ونوعيتها، والجهود المركزة التي تبذلها قيادات المنظمات، وقرارات الجمعية العامة التي تشدد على ضرورة أن تولي الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة الاعتبار الكامل لتقارير الوحدة وتوصياتها. واستدركت قائلة إن المعدل المتوسط المرتفع يخفي اختلافات بين المنظمات؛ فعلى الرغم من أن النظر في تقارير وتوصيات الوحدة واستخدامها شهدا تحسناً في العديد من المنظمات، لا يزال هناك مجال للتحسين في منظمات أخرى. وبغية زيادة معدل التنفيذ على نطاق المنظومة، لعل الجمعية العامة ترغب في تكرار طلبها المقدم إلى جميع الرؤساء التنفيذيين ودعوتها إلى الهيئات التشريعية للمنظمات لكي تولي الاعتبار الكامل لتقارير الوحدة وتوصياتها. ووفقاً للمادة ٥ (٤) من نظامها الأساسي، ستقدم الوحدة الدعم إلى المنظمات في مهام التقييم المنوطة بها وستشارك في الحوار بشأن التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢.

٢٦ - ومضت قائلةً إن الإعداد الجاري للإطار الاستراتيجي للوحدة للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٩ والخطة المتوسطة الأجل للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٤ يشكل نشاطا هاما سيتيح للوحدة التفكير في السبل التي تمكّنها من إضافة القيمة في إطار ولايتها، وتقييم أدائها واستخلاص الدروس منه ضمن الإطار الاستراتيجي للفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩، ومواءمة عملها بصورة أكثر منهجية مع الأولويات المحددة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والإصلاحات الجارية. وتتلقى الوحدة مساهمات من الجهات صاحبة المصلحة بشأن الأولويات الاستراتيجية وطرائق التنفيذ، وسترحب بالمساهمات المقدمة من اللجنة بشأن تلك المسائل. وسيُعرض الإطار الاستراتيجي للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٩ على اللجنة في عام ٢٠٢٠. واختتمت قائلة إن الوحدة ملتزمة بتوفير رؤى متبصرة على نطاق المنظومة من موقعها الفريد في ترتيبات الرقابة في الأمم المتحدة وبتلبية توقعات الدول الأعضاء.

٢٧ - **السيدة بيتراتشي** (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قالت، لدى عرضها مذكرة الأمين العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٨ (A/73/727)، إن وفقاً للنظام الأساسي للوحدة، قام الأمين العام، من خلال أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بمهام تدعم عمل الوحدة، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد التقارير التي تخص أكثر من منظمة واحدة. فعلى مدى عام ٢٠١٨، عملت أمانتا مجلس الرؤساء التنفيذيين والوحدة معاً لكفالة إعداد مذكرات الأمين العام المتضمنة ردوداً على التقارير التي تتناول الشواغل على نطاق المنظومة في موعدها المحدد. وجرى حوار بين الأمانتين للتأكد من إجراء عملية إعداد التقارير بطريقة سلسة، مع مواصلة الوحدة تركيزها على المسائل المطروحة على نطاق المنظومة. وقام الأمين العام، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين ووفقاً للنظام الأساسي

للوحدة، باستعراض مؤهلات مفتش كانت ستنتهي مدة ولايته في عام ٢٠١٩ واقتُرحت إعادة تعيينه. والأمين العام ملتزم بالمحافظة على علاقة عمل وثيقة مع الوحدة، وهو يشجّع جميع المنظمات على تلبية طلباتها في الوقت المناسب.

٢٨ - **السيدة عبد الهادي – ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تشيد بعمل وحدة التفتيش المشتركة بوصفها الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة المكلفة بإجراء عمليات التفتيش والتقييم والتحقيق على نطاق المنظومة. وأعربت عن ترحيب المجموعة بقيام الوحدة بإنجاز سبعة مشاريع في عام ٢٠١٨. ومما يتسم بأهمية خاصة، التقرير المرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3) (JIU/REP/2018/2)، والتقرير بشأن تعزيز استيعاب البحوث في مجال السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (JIU/REP/2018/7). والمجموعة تنتظر نتائج المشاريع الثمانية المعلقة والمشاريع المقرر البدء فيها في عام ٢٠١٩، وترحب بالطابع الشامل للمنظومة الذي تتسم به ستة من التقارير المنجزة في عام ٢٠١٨، الأمر الذي من شأنه أن يعزز التنسيق فيما بين مؤسسات المنظومة. وستطلب المجموعة معلومات عن تواتر إجراء استعراضات منتظمة للمنظمات المشاركة. ومن شأن تحديد مدة قياسية دنيا أن يضمن التغطية المناسبة لجميع هذه المنظمات.

٢٩ - وأعربت عن ترحيب المجموعة بالجهود الرامية إلى التنسيق بين الهيئات الرقابية التابعة للمنظومة، وهي وحدة التفتيش المشتركة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومجلس مراجعي الحسابات. ويجب تعزيز هذا التنسيق، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج عمل هذه الهيئات، وتجنب التداخل. إلا أن الوحدة ينبغي لها أن تواصل الاضطلاع بولايتها التي تفصلها عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات. وقد كان شغل جميع الوظائف في أمانة الوحدة عاملا مساعدا على اضطلاع الوحدة بتلك الولاية. ومن شأن توفير موظفين فنيين مبتدئين من بلدان الجنوب أن يعزز التنوع وتبادل المعارف في الوحدة.

٣٠ - وقالت إن المجموعة تتطلع إلى النظر في استعراض مدى قبول توصيات الوحدة وتنفيذها. وينبغي للهيئات التشريعية التابعة للمنظمات المشاركة أن تُخضع تقارير الوحدة للدراسة والمناقشة الكاملتين، وينبغي لأمانات المنظمات أن تنفذ التوصيات التي قبلت بها تنفيذا كاملا. وستطلب المجموعة توضيحات بشأن انخفاض معدل القبول والتنفيذ من جانب بعض المنظمات وعدم قيامها بتقديم مساهمات. والمجموعة ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالنظام الشبكي المستخدم لتتبع تنفيذ التوصيات، وستطلب مزيدا من المعلومات عن نقل تلك المنظومة والموقع الشبكي للوحدة إلى المنصات التي تديرها الأمانة العامة في عام ٢٠١٨، وعن خطط مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعدّة لتعزيز هذا النظام على النحو الذي طلبته الوحدة. وأعربت عن ترحيب المجموعة بتنوع المشاريع المتوخاة لعام ٢٠١٩ وعن تطلعها إلى إنجاز المشاريع المعلقة. وأثناء وضع الإطار الاستراتيجي للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٩، ينبغي للوحدة أن تأخذ في الاعتبار الالتزام على نطاق المنظومة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وزيادة الحاجة إلى المساءلة والشفافية في الأمم المتحدة التي تتغير باستمرار.

٣١ - **السيدة دنكان** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعربت عن امتنانها للعمل الذي اضطلعت به وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٨، بما في ذلك التعليقات والتوصيات الواردة في استعراضها للسياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات. وقالت إن الموظفين والمتدربين الداخليين ومتطوعي الأمم المتحدة والأفراد المتعاقدين والاستشاريين ينبغي حمايتهم من الانتقام عند إبلاغهم عن حالة سوء سلوك، وهي تتطلع إلى إجراء مناقشة كاملة لتوصيات الوحدة أثناء نظر اللجنة في هذه المسألة. وأعربت أيضا عن تطلعها إلى استعراض التقارير المدرجة في برنامج عمل الوحدة في عام ٢٠١٩، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة المخاطر في المؤسسة، والاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات، والتنقل بين الوكالات، في انتظار صدور التقرير المستكمل للأمين العام عن إطار التنقل. ووحدة التفتيش المشتركة، بوصفها الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة المكلفة بإجراء عمليات التقييم والتفتيش والتحقيق على نطاق المنظومة، تحتل مكانة فريدة تتيح لها تزويد الدول الأعضاء بآراء انتقادية فيما يتعلق بفعالية البرامج وبالسياسات الإدارية. ووفد بلدها يرحب بالزيادة التي طرأت على معدل تنفيذ توصيات الوحدة، وشجعت المنظمة على تحقيق أقصى قدر من الاستفادة منها. وحثت الوحدة على التعاون مع مجلس الرؤساء التنفيذيين وفرادى الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء من أجل زيادة فعالية مؤسسات المنظومة.

٣٢ - **السيد مورارو** (جمهورية مولدوفا): قال إن وفد بلده يؤيد تماما وحدة التفتيش المشتركة والدور الفريد الذي تضطلع به بوصفها

هيئة رقابية خارجية مستقلة مكلفة بإجراء عمليات التقييم والتفتيش والتحقيق على نطاق المنظومة. ورحب بشغل جميع الوظائف المأذون بها في أمانة الوحدة، مما أدى إلى عمل الوحدة بكامل طاقتها، وبتركيزها على تحسين النواتج عن طريق تحسين أساليب عملها. ومن شأن النظام المستخدم لمتابعة التوصيات وتحسين نظام التتبع الشبكي أن يساعد الوحدة على تعزيز فعالية المنظمات المشاركة.

٣٣ - وقال إن وفد بلده يؤيد طلبات الجمعية العامة إلى المنظمات المشاركة بزيادة الاستفادة من تقارير الوحدة، ويقر بجهود الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، الرامية إلى كفالة فعالية النظر في توصيات الوحدة وتحسين معدل تنفيذها. وأعرب عن امتنانه للوحدة لعملها على ١٥ مشروعا وإصدارها سبعة تقارير في عام ٢٠١٨. وقد تحقق التوازن بين الاستعراضات على نطاق المنظومة واستعراضات فرادى المنظمات فيما بين المشاريع، مما يلبي احتياجات المنظمات في سياق الإصلاحات. وبإنجاز الاستعراض الأول على نطاق المنظومة المتعلق باستيعاب البحوث في مجال السياسات، ومن خلال الاستعراضات الجارية للجان الرقابة وأداء وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة، تعمل الوحدة على تقييم خيارات تحسين الاتساق والتعاون والفعالية التنظيمية والمساءلة والنزاهة على نطاق المنظومة. ووفد بلده ينتظر التقارير التي ستصدر في عام ٢٠١٩، والتي ستكون آخر ما يصدر ضمن الإطار الاستراتيجي الحالي. وأثناء وضع الإطار الاستراتيجي للفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٩، ينبغي للوحدة أن تستفيد من الدروس المستخلصة من الإطار الحالي وأن تراعي التحديات الجديدة التي تواجهها المنظمة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعهد الوحدة بأن يراعي إطار الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٩ الالتزام على نطاق المنظومة بدعم خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات العالمية والإصلاحات التنظيمية وسائر التغيرات والتحديات. وحث الوحدة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء وعلى العمل عن كثب مع الهيئات التشريعية والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة للإشراف على منظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية.

٣٤ - **السيدة فرولوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على أعمال وحدة التفتيش المشتركة ويقدر كثيرا قدرة الوحدة على الاضطلاع بالرقابة الخارجية على أنشطة منظومة الأمم المتحدة وإجراء عمليات التفتيش والتقييم والتحقيق المستقلة. وعند وضع برنامج عمل الوحدة، راعى المفتشون على النحو الواجب احتياجات مجالس الإدارة، ووفد بلدها يؤيد ما قامت به الوحدة من إعداد إطار استراتيجي للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٩ وخطة متوسطة الأجل للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٤. وتكتسي توصيات الوحدة بشأن تعزيز المساءلة وتحسين أداء المنظمات المشاركة أهمية خاصة. وينبغي للوحدة أن تتعاون تعاونا وثيقا مع سائر الهيئات الرقابية في الأمم المتحدة ومع مجالس إدارة المنظمات الدولية وأماناتها.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/73/160 و A/73/384 و A/73/759)

٣٥ - **السيدة ريازي** (رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات): عرضت تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/73/384)، فقالت إن هذه الاستراتيجية تشهد إحراز تقدم كبير في تنفيذها منذ أن أقرتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٥، مما أسفر عن تحديث مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة وأدى إلى تعزيز البيئة المواتية للابتكار.

٣٦ - وأضافت قائلة إن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسَّر نشر نظام أوموجا من خلال مواءمة الشبكة على الصعيد العالمي وإتاحة التكامل ودعم الإنتاج، مشيرة إلى أن مراكز التطبيقات المؤسسية خفضت عدد التطبيقات القديمة من ٣٤٠ ٢ في تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٩٨٨ في آذار/مارس ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل مراكز التكنولوجيا الإقليمية على مواءمة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المناطق، وعلى إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة، وضمان الامتثال للسياسات والمعايير العالمية، وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما إن مركزي البيانات العامّين يعملان بشكل كامل، مما يؤدي إلى تعزيز قدرة المنظمة على استضافة البيانات. وعلاوة على ذلك، يتصل الآن ٥٩٤ موقعا في المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة عبر شبكة ”الأمم المتحدة الموحدة“ العالمية، وتتسم النظم والتطبيقات المركزية التي تخدم الأمانة العامة بقدر أكبر من الأمان.

٣٧ - ومضت قائلة إن شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني سابقا ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تم دمجهما، بحيث تصبح رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات الآن خاضعة إداريا لوكيل الأمين العام للدعم العملياتي ولوكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وقد أدى هذا التغيير، الذي شكل تحولا نموذجيا في النهج الذي تتبعه المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعزيز قدرة المكتب، ومن شأنه أن يتيح مواءمة عمل المكتب والشعبة. وأدى الدمج إلى تحسين نطاق وتوقيت الخدمات المقدمة إلى الأمانة العامة، وسوف يساعد المكتب على الاستفادة من التكنولوجيا الميدانية، وقدرات المعلومات الجغرافية، وأمن المعلومات، وتكنولوجيات الابتكار والتكنولوجيات الرائدة، فضلا عن إدارة المعلومات. وقد أسهم التعاون الوثيق السابق بين المكتب والشعبة في تحقيق التكامل الفعال والكفء بينهما.

٣٨ - وأضافت إن الجهود الرامية إلى تعزيز أمن المعلومات تتواصل في بيئة محفوفة بالمخاطر المتزايدة. ففي عام ٢٠١٧، اعترض المكتب طريق نحو مليون رسالة إلكترونية تحتوي على برامجيات ضارة، بينما تصدى لأكثر من ضعف هذا العدد في عام ٢٠١٨. وبالمثل، زاد عدد حوادث أمن المعلومات بنسبة ١٠ في المائة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، في حين لم يتغير مستوى الموارد المتصلة بها. وبينما تركز المنظمة في المقام الأول على حماية نفسها من المخاطر التي تهدد أمن المعلومات التي تستهدفها مباشرة، فقد كان لبدء تنفيذ برنامج القبعات الزرق للشؤون الرقمية، الذي يعتمد على فريق من محللي أمن المعلومات الحاصلين على مستويات عالية من التدريب، أهمية حاسمة في التصدي للمخاطر الواسعة النطاق التي تهدد أمن المعلومات والتي لها أثر كبير على تنفيذ الولايات وعلى الدول الأعضاء.

٣٩ - ثم قالت إن الجهود الرامية إلى تنفيذ جدول الأعمال الرقمي تركز على تسخير الحلول المبتكرة والأدوات التحليلية في دراسة قرار الجمعية العامة بتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير عمل المنظمة في مجالات السلام والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والشؤون الإنسانية. وتُبنى القدرات المستدامة لمكتب خدمات المؤسسة أيضا من خلال دمج ١٣١ مكتبا للخدمات في مركز افتراضي واحد.

٤٠ - واختتمت كلامها قائلة إن وضع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استند إلى رؤية مشتركة لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التحديث والتحويل والابتكار، تقوم على إطار الإدارة المعززة وتحقيق توازن فعال بين القيادة المركزية والحرية التشغيلية. ويسترشد مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإصلاحات الإدارية التي يضطلع بها الأمين العام في العمل على وضع استراتيجية جديدة للسنوات الخمس المقبلة، بحيث تركز على تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة لدعم تنفيذ الولايات.

٤١ - **السيد كورن** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات): عرض التقرير المرحلي السنوي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/73/160)، فقال إن التقرير، الذي قُدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٧٠ باء، يستعرض حالة تنفيذ الاستراتيجية في عام ٢٠١٧.

٤٢ - وأوضح أن المجلس يرى أن على الرغم من المساعدات المقدمة في مجال الحوكمة، فإن الممارسات لا تتوافق مع الإطار المحدد. فعلى سبيل المثال، لم تعقد اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي أعلى هيئات صنع القرار، أي اجتماعات في عام ٢٠١٧، رغم أنه يتوقع منها أن تجتمع مرتين في السنة. وبالمثل، لم يجتمع مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو هيئة الحوكمة التي تلي اللجنة من حيث المرتبة، إلا مرة واحدة، وكان ذلك في آذار/مارس ٢٠١٧، رغم أن ولايته تنص على أن يجتمع كل ستة أسابيع. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُنفَّذ إطار إدارة الأداء بسبب نقص الموارد، على الرغم من وضع ٢٩ مقياسا من مقاييس إدارة أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تغطي المجالات الاستراتيجية والإدارية والتشغيلية. وعلاوة على ذلك، لم يتم بعد تحديد ومعالجة ثغرات السياسات العامة القائمة في مجالات مثيرة للقلق من قبيل الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام المستعملين النهائيين للأجهزة، وتبادل المعلومات، والبيانات المفتوحة، وإعادة استخدام معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسحوبة من الخدمة والتخلص الآمن منها.

٤٣ - واسترسل قائلاً إن نظماً متعددة تُستخدم لتتبع الحوادث الأمنية، في حين أن التغطية بخدمة إدارة الكشف عن الاختراقات، التي أُنشئت من أجل تجميع الإنذارات والإشعارات ومعلومات سجلات النظم التي يتم توليدها داخليا ومن أجل توضيح أوجه ترابطها وتحليلها على نحو مركزي، تقتصر على شبكات محددة. وهذا

التجزؤ يجعل من الصعب تحديد المشاكل المشتركة وتطبيق حلول شاملة عليها.

٤٤ - وأشار إلى أن خلال المرحلة الأولى من مشروع توحيد التطبيقات، التي أُنجزت في تموز/يوليه ٢٠١٥، انخفض عدد التطبيقات من ٣٤٠ ٢ تطبيقاً إلى ٦٥٢ ١، وأن الهدف يتمثل في مواصلة تخفيض عددها إلى ٠٠٠ ١ تطبيق بحلول عام ٢٠٢٠. وفي حين أن عدد التطبيقات تم تخفيضه بالفعل إلى ٢٢٠ ١ بحلول عام ٢٠١٧، ظلت الازدواجية قائمة بين التطبيقات التي تلبي احتياجات مجال وظيفي واحد، ومن الممكن المضي في التوحيد إلى ما دون هدف ٠٠٠ ١ تطبيق بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٥ - ومضى يقول إن الخطط وضعت لإنشاء خمسة من مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي، تركز على استخدام أحدث التكنولوجيات، مثل سلسلة السجلات المغلقة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، في كل من ألمانيا وفنلندا وماليزيا ومصر وهنغاريا. وفي حين خصصت موارد من الميزانية والفضاء للمختبَرين المقرر إطلاقهما في عام ٢٠١٧، لم تخصص موارد من الميزانية للمختبرات الثلاثة الأخرى التي كان من المقرر إطلاقها بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وقد لاحظ المجلس كذلك أن التقارير المرحلية المتعاقبة للأمين العام لم تتضمن أي معلومات عن عدد فرص الاستعانة بمصادر عالمية التي تم تحديدها، وأن تاريخ الإنجاز المستهدف لمشروع استراتيجية الاستعانة بمصادر عالمية تم تمديده من آذار/مارس ٢٠١٧ إلى شباط/فبراير ٢٠١٩.

٤٦ - واختتم كلامه قائلاً إن من بين التوصيات الـ ٣٥ غير المنفذة المتبقية من تقارير المجلس السابقة، نفذت ٨ توصيات بالكامل، ويجري تنفيذ ٢٥ توصية، ولم تنفذ توصية واحدة، في حين تجاوزت الأحداث توصية واحدة.

٤٧ - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/73/759)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل، الذي سيصادف نهاية فترة السنوات الخمس المحددة لتنفيذ الاستراتيجية، تفاصيل المستجدات في حالة تنفيذ كل مشروع من المشاريع العشرين في إطار الاستراتيجية، وأن يُجري جرداً للقدرات والنفقات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل كيان تابع للأمانة العامة من أجل وضع خط أساس في نهاية فترة السنوات الخمس. وبما أن عام ٢٠٢٠ سيوافق أيضا نهاية السنة الأولى لعمليات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعاد تنظيمه في إطار الإصلاحات الإدارية التي يقوم بها الأمين العام، فإن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تحليل أولي للهياكل الجديدة وترتيبات الإبلاغ المزدوج للمكتب، ومعلومات بشأن أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقررة لفترة السنوات الخمس اللاحقة.

٤٨ - وأفاد بأن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء الثغرات المتبقية في تصميم وتنفيذ إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي على ثقة أن الأمين العام سيستكمل نشرته المتعلقة بتنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11) لتتضمن التغييرات المدخلة في إطار الإصلاحات الإدارية. ويجب إكمال إدماج فريق مشروع أوموجا في الأمانة العامة بحلول تاريخ الانتهاء المتوقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ لتفادي حدوث فجوة بين إتمام مشروع أوموجا، الذي طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينجزه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وبين إدماج فريق المشروع.

٤٩ - وختم بالقول إن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق أيضاً إزاء التقدم البطيء في الحد من التجزؤ في أمن المعلومات، الذي يحول دون قيام المكتب بمعالجة المسائل المتعلقة بأمن المعلومات على نحو شامل. ولذلك، تكرر اللجنة الاستشارية توصياتها بشأن الحاجة إلى رقابة مركزية على أمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة، امتثالاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمنشورات الإدارية الأخرى. وهي تكرر أيضا توصيتها بشأن الحاجة إلى مزيد من التحليلات والمقارنات عن الوفورات في التكاليف ووفورات الحجم المحققة نتيجة لشراء المعدات والخدمات من خلال العقود الإطارية العالمية.

٥٠ - **السيدة عبد الهادي - ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تقدر أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الرقابة والمساءلة داخل المنظمة، وفقًا للإصلاحات الجارية، وفي تيسير مداولات الهيئات الحكومية الدولية. وأعربت عن ترحيب المجموعة بالتقدم المحرز في إطار الاستراتيجية في مجالات الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتصاميمها الفنية، وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم الخدمات، ودعم عملية تعميم نظام أوموجا،

وأمن النظم المركزية الأخرى، وخفض عدد التطبيقات القديمة، وشبكة ”الأمم المتحدة الموحدة“ العالمية، ونشر حلول للنهوض بالعمل الموضوعي للمنظمة وإقامة النظم الحيوية لدعم عمليات حفظ السلام.

٥١ - وأعربت عن ترحيب المجموعة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/73/160)، وأكدت على ضرورة أن تنفذ الأمانة العامة جميع توصيات المجلس على سبيل الأولوية، بما في ذلك التوصيات الست الجديدة المتعلقة بالحوكمة، وإدارة الأداء، والثغرات في السياسات العامة، والاستعانة بمصادر عالمية، ومختبرات الابتكار التكنولوجي، وتعميم نظام أوموجا. وينبغي معالجة أي انحراف عن النطاق والجدول الزمني المحددين بموجب خريطة طريق الاستراتيجية من أجل منع الهدر وتفادي انعدام الكفاءة. ويجب على الأمين العام أيضا أن يستفيد من التجارب والدروس المستخلصة السابقة لمعالجة تجزؤ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يقوض التشغيل البيني والبساطة والقدرة على الصمود، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه القصور وزيادة التكاليف. ومن شأن الحد من التجزؤ أن يتيح لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معالجة القضايا المتعلقة بأمن المعلومات بشكل شامل.

٥٢ - ومضت تقول إن على الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل ردودا على طلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٧٢/٢٧٢ باء بشأن الحصول على معلومات عن الأهداف والنقاط المرجعية والمؤشرات المحددة من أجل تقييم التقدم المحرز والفوائد النوعية والكمية لكل مشروع من المشاريع، وعن الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق في أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين جميع كيانات الأمانة العامة، وعن إمكانية مواءمة وتقاسم الخدمات وما يتصل بها من تكاليف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حسب الاقتضاء، ولا سيما في المواقع الميدانية. وفي انتظار تقديم ذلك التقرير، سيسعى الفريق إلى فهم سبب بطء الاستجابة لتلك الطلبات وانعدامها في بعض الحالات. والمجموعة ملتزمة بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالنظر إلى أنه يجب تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم عمل المنظمة في مجالات السلام والأمن والتنمية، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي.

٥٣ - **السيدة سترينيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتقدم المحرز في تحسين الرصد المركزي وتقليل عدد التطبيقات القديمة ودعم تعميم نظام أوموجا، وهو ما أسهم في تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدامها. ومع ذلك، فإن التجزؤ المستمر لأمن المعلومات ومراكز البيانات وإدارة التطبيقات يحول دون تعميم الممارسات المبتكرة ويزيد من خطر الهجمات الإلكترونية. وعلى نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية، ينبغي للأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي المقبل معلومات بشأن المعالم الرئيسية المقررة والأنشطة المنتهية والتكاليف المتكبدة والفوائد المحققة في إطار الاستراتيجية، وكذلك بشأن المسائل المعلقة، لتمكين اللجنة من اتخاذ القرارات المناسبة بعد إنجاز الاستراتيجية.

٥٤ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يتطلع إلى مناقشة التقدم المحرز في إنشاء المكتب المتكامل الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تأثير هذا التكامل على تقديم الخدمات للعملاء في الميدان وفي الأمانة العامة. ويجب أن تدعم استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعميم إصلاحاته وتحقيق تحول ثقافي داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال كفالة الاستعانة بتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال والابتكار في توجيه عملية صنع القرار والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساعدة على تنفيذ الولايات.

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى

فريق الخبراء المعني بالصومال (A/73/352/Add.7 و A/73/498/Add.7)

٥٥ - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): قدم تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، في إطار المجموعة المواضيعية الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى، المتعلق بفريق الخبراء المعني بالصومال (A/73/352/Add.7)، فقال إن مجلس الأمن قرر بموجب قراره ٢٤٤٤ (٢٠١٨) إنشاء فريق الخبراء المعني بالصومال، الذي يتألف من ستة أعضاء ويقع مقره في نيروبي، للفترة من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتبلغ

الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٩ بالنسبة لفريق الخبراء ٦٠٠ ٨٦٧ ١ دولار، وهي تغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لوظيفة واحدة من الرتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة، و ٤ وظائف من الرتبة المحلية، وتكاليف خدمات الأمن والحراسة الأمنية للخبراء، والتكاليف التشغيلية. ومُولت الاحتياجات الأولية لفريق الخبراء للفترة من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ من خلال السلطة الممنوحة للأمين العام بموجب قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٤، الذي يتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وقد طُلب اعتماد بهذا المبلغ في تقرير الأمين العام.

٥٦ - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/73/498/Add.7)، فقال إن اللجنة الاستشارية تتوقع أن يزيد فريق الخبراء معدل الامتثال لسياسة حجز التذاكر قبل موعد السفر في مهام رسمية بمدة ١٦ يوماً، بالنظر إلى أن معدل امتثال فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، الذي أنهيت ولايته وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، بلغ نسبة ٢٠ في المائة فقط. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن الاحتياجات المقترحة لسفر فريق الخبراء لم تكن مبررة دائمًا تبريراً تاماً، فإن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض هذه الاحتياجات بنسبة ٥ في المائة بالنسبة لعام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، ومع مراعاة أن هناك حاجة إلى تعيين سائقين اثنين و ٦ خبراء للفريق، مقارنة مع تعيين ٣ سائقين و ٨ خبراء لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، فإن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض متناسب قدره ٠٠٠ ٣ دولار في الاحتياجات المقترحة للنقل البري للفريق. واللجنة الاستشارية توصي، رهنا بالملاحظات والتوصيات الواردة في تقريرها، بالموافقة على مقترحات الأمين العام.

٥٧ - **السيدة نالوانغا** (أوغندا): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، فقالت إن على فريق الخبراء أن يركز على الوفاء بولايته المعتمدة، التي تشمل رصد تنفيذ تدابير الجزاءات المفروضة على الصومال والتحقيق فيها. وإذ تلاحظ المجموعة تعليقات اللجنة الاستشارية، فإنها ستسعى إلى التأكد من أن تعيين موظفي فريق الخبراء يتم تمشيا مع السياسات والممارسات المعمول بها في المنظمة. وأعربت عن القلق الذي يساور المجموعة من أن معدل امتثال فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لسياسة حجز التذاكر قبل موعد السفر في مهام رسمية بمدة ١٦ يوماً لم يبلغ سوى ٢٠ في المائة. وبالنظر إلى أن عمل الفريق يمكن التخطيط له وليس عاجلاً، فستسعى المجموعة إلى تخفيض الاحتياجات المقترحة لسفر الخبراء في مهام رسمية في عام ٢٠١٩.

٥٨ - واستطردت قائلة إن مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، أذن برد التكاليف فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات التي نشرتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي بدأت عملياتها في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١٦، أذن مجلس الأمن كذلك برد تكاليف الإمدادات والخدمات الأساسية اللازمة لتمكين الوحدات من تأمين اكتفائها الذاتي. كما رُدت تكاليف القوات على أساس طوعي تماما، وذلك في المقام الأول من جانب الاتحاد الأوروبي، بمعدل شهري قدره ٨٠٠ دولار لكل جندي، مقارنة بمعدل الأمم المتحدة الشهري البالغ ٤٢٠ ١ دولار لكل جندي. وقد ظلت حالة السلام والأمن في الصومال محفوفة بالمخاطر، على الرغم من التقدم الكبير المحرز. لذلك يجب على الأمم المتحدة أن تعطي أولوية عالية لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتوفير الدعم للجيش الوطني الصومالي، وأن تعيد النظر في نهجها المتعدد الجوانب لإعادة الاستقرار في الصومال، وأن تعزز جهودها المتصلة بالبعثة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٥٥.